العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الإستراتيجي

د. أفراح ناثر جاسم حمدون

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تحتل العلاقات العراقية– التركية مكانة مميزة في محيطها الإقليمي والتي عكست رغبة الطرفين في إيجاد علاقات إيجابية، وقد ترجمت هذه الرغبة إلى اتفاقيات ثنائية أخذت شكلها القانوني الدولي من خلال عقد اتفاقية للتعاون الأمني والإستراتيجي بين البلدين في ١٠ تموز ٢٠٠٨، والتي بدأت مساعيها منذ توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في آب ٢٠٠٧.

احتوت الاتفاقية على عدة بنود في مجالات الطاقة والنفط والاقتصاد ومجالات التعاون الأمني والعسكري وتشجيع التبادل الدبلوماسي والثقافي والتربوي والعلمي بين البلدين وتنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية والتي في حال تطبيقها سيكون لها الأثر البالغ بالنهوض بالعلاقات العراقية– التركية إلى أعلى المستويات، وللمجلس آلية عمل واجتماعات دورية برئاسة رئيسي وزراء البلدين وعضوية عدد من الوزراء المعنيين بعمل المجلس.

– المقدمة

تضطلع تركيا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين وتحديداً منذ تولي حزب العدالة والتنمية ذا المرجعية الإسلامية دفة الحكم، بدور ريادي ومحوري في محيطها الإقليمي والدولي ضمن مبدأ أساسي تقوم عليه سياسة تركيا الخارجية وهو جعل تركيا دولة مركز عن طريق خفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، وجعلها تتفاعل مع القضايا الإقليمية بشكل ايجابي.

يحتل العراق بحكم موقعه الجغرافي المجاور لتركيا إضافة إلى العلاقات والروابط التاريخية والثقافية والحضارية المشتركة التي تربط البلدين منذ قرون مضت أهمية بالغة في السياسة التركية، عكستها العديد من المواقف المتبادلة بين الطرفين والتي يمكن وصفها بصورة عامة بالايجابية والحسنة على الرغم من وجود عوامل التوتر والاضطراب في هذه العلاقات والتي تظهر بين الحين والأخر لتعكر صفو هذه العلاقة، إلا إن حكومات كلا الدولتين على اختلاف مرجعياتها الفكرية والإيديولوجية كانت حريصة على إيجاد صيغ واتفاقيات تحد من تأثير عوامل الاضطراب بين الطرفين، يضاف إلى ما تقدم إن كلاً من الدولتين لها ثقلها السياسي في منطقة الشرق الأوسط فالعراق بما يمتلكه من موقع جغرافي وثروات معدنية هائلة محط أطماع عدة قوى إقليمية ودولية، وتركيا كونها تمثل قوة إستراتيجية وحلقة ربط بين قارات العالم وكونها تمثل الذراع الشرقي لحلف شمال الأطلسي وخط دفاع متقدم لهذا الحلف ضد الاتحاد السوفيتي سابقاً وحليفاً مهماً للولايات المتحدة لاغنى عنه في تحقيق خططها في المنطقة، جعل كلا الدولتين على تماس مباشر مع بعضها ومع القضايا الإقليمية في المنطقة.

– العلاقات العراقية– التركية حتى عام ٢٠٠٣

تخضع علاقات تركيا مع العراق لعدد من الثوابت السياسية التركية تمثل حجر الأساس في أي قرار تتخذه تركيا تجاه العراق ويمكن إجمال هذه الثوابت بالنقاط التالية:

١- منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، إذ إن إقامة مثل هذه الدولة سيشجع أكراد تركيا على الاقتداء بأكراد العراق والسعي إلى تحقيق الانفصال عن تركيا أو على الأقل الحصول على حكم ذاتي، ومما زاد في هذا الهاجس إن تركيا تخوض منذ عام ١٩٨٤ حربا مريرة ضد

عناصر حزب العمال الكردستاني التركي الساعي إلى إقامة دولة كردية في جنوب شرق تركيا[١].

٢- تأمين النفط لدفع عجلة الاقتصاد التركي، إذ إن تركيا دولة تفتقر إلى هذا المورد الذي يشكل عصب الاقتصاد العالمي، ويمثل غنى العراق بالنفط والغاز الطبيعي حافزا لاهتمام تركيا بالعراق إذ شكل خط أنبوب النفط العراقي – التركي الممتد من حقول نفط كركوك وصولا إلى زاخو ثم عبر الأراضي التركية وصولا إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط عاملاً اقتصادياً واستراتيجياً، إذ يؤمن لتركيا موردين أساسيين أولهما رسوم الترانزيت التي بلغت نهاية الحرب العراقية– الإيرانية (٢٨٧) مليون دولار أمريكي، وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي وبأثمان رخيصة مقارنة مع الدول الأخرى[٢] إذ لها نسبة أفضلية في الاستخدام تصل إلى حدود (٤٠%) من كمية النفط العراقي المار عبر اراضيها[٣].

يضاف إلى هذا العامل أن هناك حركة تبادل تجارية نشطة بين العراق وتركيا، إذ يحتل العراق المرتبة الأولى في تجارة تركيا مع الأقطار العربية ويبلغ حجم الاستيراد التركي من العراق في عقد الثمانينات حوالي ٤٩% من حجم الاستيراد من الأقطار العربية، وفي المقابل يذهب حوالي الثلث مما تصدره تركيا للمنطقة العربية إلى العراق[٤].

٣- الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وذلك انطلاقاً من إن أي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم الدول المجاورة.

٤- استخدام قضية التركمان كورقة ضغط ضد حكومة بغداد وقد شجع التفكك السياسي والعرقي في العراق تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق وتحديداً مدينة كركوك حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً وأن لا يكونوا تابعين لمنطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة، بمعنى بقاء قضية التركمان ورقة ضغط بيد تركيا تستخدمها عند الضرورة ضد حكومة بغداد أو ضد الأكراد[٥].

٥- عدم السماح لإيران بممارسة نفوذ سياسي داخل العراق وبالتالي وجود تدخل قريب من الحدود مع تركيا ومعارضة إقامة حكومة فيدرالية خوفا من إقامة إقليم جنوبي للشيعة يكون موالي لإيران[٦].

تحكم هذه الثوابت العلاقات العراقية– التركية بين مد وجزر وحسب الأوضاع السياسية لكلا البلدين وما تمليه المتغيرات السياسية في محيطها الإقليمي. ووفقاً لهذه الثوابت يمكن فهم العلاقات الحسنة التي سادت بين البلدين إبان الحرب العراقية– الإيرانية، إذ كانت تركيا المستفيد الأكبر اقتصاديا من هذه الحرب وذلك نتيجة وقوفها على الحياد بين الدولتين والمحافظة على العلاقات الاقتصادية مع الطرفين على الرغم من ظهور بعض المشكلات التي تطفو على السطح بين الحين والآخر وفي مقدمتها تحركات حزب العمال الكردستاني والتي كانت تعالج باتفاق الطرفين.

إلا إن تركيا كسرت حيادها إبان الحرب على العراق عام ١٩٩١ إذ فتحت قواعدها العسكرية أمام طائرات التحالف أملا في الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية من وراء انضمامها إلى التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها الحصول على منطقة الموصل وكركوك الغنية بالنفط في حال تقسيم العراق، كذلك الحصول على مكاسب مادية اقتصادية بعد الحرب كإعطاء تركيا الأولوية في الأعمار والتجارة والاستثمارات، واستعادة مكانة تركيا لدى الغرب كجناح شرقي متقدم لحلف الناتو، بعد أن تراجع دورها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[٧].

إلا إن الأيام سرعان ما أثبتت عكس ذلك إذ أسفرت الحرب والحظر الاقتصادي على العراق عن خسائر اقتصادية فادحة لتركيا يأتي في مقدمتها إيقاف تدفق النفط العراقي نتيجة الحظر الاقتصادي وبالتالي إيقاف تصدير النفط عن طريق الشحن البري، مما أضر بالاقتصاد التركي على الرغم من الحصول على بعض المكاسب المادية والعسكرية التي منحتها الولايات المتحدة لتركيا[٨].

قدرت خسائر تركيا من جراء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق بحوالي ٢٠ مليار دولار، فعادت تركيا تمارس ضغوطاً على الولايات المتحدة لتخفيف هذا الحظر والسماح باستئناف تصدير النفط العراقي عبر تركيا[٩]. وقد تم فعلا استئناف التجارة بين البلدين بصورة جزئية منذ عام ١٩٩٤ وزار عدد من الوزراء الأتراك العراق وجرى توقيع بروتوكولا للتعاون التجاري و الصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة، ويمكن إضافة عوامل أخرى في حرص تركيا على استئناف علاقاتها مع العراق وهو عودة نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[١٠].

عادت الأحداث لتتكرر مرة أخرى عشية حرب الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ إذ سعت الولايات المتحدة إلى إدخال تركيا كحليفة مهمة في هذه الحرب لتتمكن من استخدام قواعدها العسكرية لفتح جبهة شمالية تتدفق منها القطعات العسكرية إلى العراق، إلا إن تركيا في هذه المرة كانت مترددة ومتخوفة وعلى رأس المتخوفين كانت المؤسسة العسكرية التي قدمت جملة من الشروط للموافقة على المطالب الأمريكية في مقدمتها التعهد بعدم إقامة حكومة كردية مستقلة في شمال العراق ومنح تركيا قروض مالية بقيمة ٩٨ مليار دولار، ومع تلكؤ الأمريكيين ألقت المؤسسة العسكرية مهمة البت قرار المشاركة في الحرب على عاتق الحكومة والتي بدورها أحالت القرار إلى مجلس النواب بعد تلكؤ ومماطلة استمرت فترة من الزمن، كانت نتيجتها رفض مشروع القرار الذي تقدمت به الحكومة للمشاركة في الحرب[١١].

كان لاحتلال العراق وسقوط نظامه السياسي تداعياته على مجمل ثوابت تركيا تجاه العراق، فمن جهة منح الاحتلال حرية أكبر للأكراد في تحقيق إقامة دولة كردية، ووضعت منطقة كركوك والموصل والأقلية التركمانية تحت طائلة الأكراد، أما اقتصاديا فعلى الرغم من تضرر الاقتصاد التركي بسوء الأوضاع الأمنية في العراق فإن عقود الأعمار التي أبرمتها سلطة الاحتلال مع شركات أجنبية استبعدت منها الشركات التركية[١٢].

أخذت مخاوف تركيا من الأوضاع في العراق بالتزايد خاصة مع تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لمطالب حليفتها تركيا بخصوص مسألة كركوك وعدم السماح بانفصال أكراد العراق والمماطلة في تحجيم عمليات حزب العمال الكردستاني التركي المتمركز شمال العراق، مما أدى بطبيعة الحال إلى توتر في العلاقة بين الحليفتين[١٣].

شهد العام ٢٠٠٦ حدثاً مهماً تمثل في عقد أتفاق ثنائي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد عدد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين، حمل الاتفاق عنوان"الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية– الأمريكية أشارت في مقدمتها إلى أهمية الدور التركي إقليمياً ودولياً، كان من ضمن مبادئ هذه الاتفاقية الحفاظ على أمن وسلامة الأراضي العراقية ووحدتها، ومكافحة مايسمى "الإرهاب" ولاسيما مع حزب العمال الكردستاني والمنظمات المرتبطة به[١٤]. إلا إن هذه الاتفاقية لم تطبق على أرض الواقع مما جعل تركيا ترى في قضايا العراق خطوط حمراء تتقدم بأهميتها على مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وهذا ماجاء على لسان رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان خلال اجتماعه مع نواب حزب العدالة والتنمية في كانون الثاني ٢٠٠٧ وتتمثل هذه الخطوط الحمراء في: حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق، وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العرقية، التوصل إلى تسوية بين السنة والشيعة ليعيشا معا تحت سماء العراق، حماية الدور المركزي للحكومة المركزية في إدارة العراق وضبط معابره الحدودية، ثروات العراق لكل العراقيين، حل قضية كركوك عبر التصالح بين أبنائها، وأخيرا إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق[١٥] .

– اتفاقية التعاون الأمني – الإستراتيجي وانعكاساتها على العلاقات الثنائية

وفقاً لهذه الأهمية التي احتلها العراق في السياسة التركية يقابلها تطلع تركيا لأداء دورها الإقليمي وثوابتها تجاه العراق، فقد كانت تركيا من أولى الدول الحريصة على استضافة مؤتمرات دول جوار العراق لبحث احتياجات العراق والسبل الكفيلة بالمحافظة على وحدة أراضيه وسيادته، كما كانت من الدول السباقة لإرسال البعثات الدبلوماسية والسياسية بهدف الارتقاء بالعلاقات الثنائية، وقد ترجمت هذه الجهود إلى اتفاقية ثنائية أخذت شكلها القانوني الدولي من خلال عقد اتفاقية للتعاون الأمني الإستراتيجي بين البلدين.

بدأت مساعي تطوير العلاقات الثنائية لتأخذ شكلها القانوني الدولي منذ توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في ٧ أب ٢٠٠٧ أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى أنقرة ولقائه نظيره التركي رجب طيب اردوغان والتي كان من مبادئها تعاون الطرفين لترويج السلام والاستقرار في المنطقة وتطوير آلية للحوار بينهما والتنسيق المشترك في القضايا الأمنية والاقتصادية ، تلتها مبادرة الرئيس العراقي جلال الطالباني في ٧ آذار ٢٠٠٨ أثناء زيارته إلى تركيا لتوقيع اتفاقية ثنائية للتعاون بين البلدين وقد توجت هذه المساعي بعقد اتفاقية لتأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني– الإستراتيجي أعلن عنها ووقعت في بغداد في ١٠ تموز ٢٠٠٨ أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب ار دوغان إلى بغداد[١٦].

جاء في مقدمة الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون "تتسم العلاقة بين جمهورية العراق والجمهورية التركية بوجود روابط اجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن الجوار المشتركة ويتقاسم البلدان ذات الأفكار حول الأهداف الإقليمية للترويج للسلام والاستقرار والحرية والازدهار وتطوير آلية الحوار لزيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي.... ومن هذا المنطلق تلتزم حكومتا جمهورية العراق والجمهورية التركية بتطوير شراكة

إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التضامن بين شعبي العراق وتركيا"[١٧].

احتوت الاتفاقية بنود عدة وفي كافة المجالات سيكون لها في حال تم تطبيقها أثر بالغ في النهوض بالعلاقات العراقية- التركية إلى أعلى المستويات الأمر الذي سينعكس إيجابيا على الطرفين.

أما آلية عمل المجلس، فيترأس المجلس رئيسا وزراء البلدين، ويقوم وزراء خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل اجتماع، كما أن الوزراء المعنيين في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن والموارد المائية سيكونون أعضاء في المجلس مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات أخرى مع تطوير التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات، ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل سنويا برئاسة مشتركة لرئيسي الوزراء وثلاث مرات سنوياً على المستوى الوزاري على أن تعقد اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مرة كل ثلاثة أشهر في عاصمتي البلدين[١٨]. مما يعني الاتصال المباشر والمستمر بين الحكومتين لمتابعة المسائل المشتركة بينهما.

توزعت مهام المجلس المشترك لتشمل كافة المجالات والمسائل بشكل ينم عن إرادة حقيقية في تطوير العلاقات بين الطرفين، إذ تضمنت المجالات التالية:

١- **المجال السياسي والإستراتيجي:** أكدت الاتفاقية على دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على استقلال العراق وسيادته الكاملة ووحدة أراضيه، والعمل على عقد اتفاقيات ثنائية بوقت قصير ومحدد للمساعدة في تأسيس روابط أقوى بين البلدين كذلك التأكيد على التزام دول الجوار من خلال اجتماعاتها الموسعة في دعم الحكومة العراقية في جهودها لتحقيق أهدافها في عراق مستقل وموحد وديمقراطي، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في احترام الحدود الدولية المعترف

بها والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كذلك احترام التعددية الثقافية والدينية والقومية للشعب العراقي مع التأكيد على ضمان التعايش السلمي بين جميع المكونات، وضرورة تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والثقافي والتربوي والعلمي للموظفين الحكوميين والطلبة بين البلدين وتطوير التعاون بين المؤسسات في حقول التعليم العالي والتكنولوجيا والمعرفة التقنية، وأخيراً التعاون والتنسيق لسياسات البلدين في المحافل الدولية[١٩].

وقد ترجمت هذه النقاط من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين إضافة إلى التمثيل الدبلوماسي التركي في العراق إذ كانت تركيا من أولى الدول التي سارعت إلى إعادة تمثيلها الدبلوماسي إلى العراق، ولتركيا سفارة في بغداد وقنصلية في مدينة الموصل ومن المؤمل فتح قنصلية في البصرة أيضاً.

٢- **مجالات الاقتصاد والطاقة:** أكدت الاتفاقية على ضرورة عقد اتفاقيات للتعاون والتكامل الاقتصادي الإستراتيجي بين البلدين قبل نهاية عام ٢٠٠٨، وتشجيع وتنشيط السياحة وتسهيل تنظيم الجولات السياحية بين البلدين، كذلك تعزيز التعاون لتنمية العلاقات التجارية لتحقيق المصلحة المشتركة وعقد اتفاقية تجارة حرة بين العراق وتركيا والعمل على تأسيس مناطق تجارة وصناعة حرة للمساهمة في زيادة فرص العمل والاستثمار في العراق وكذلك تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، أيضاً تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة تركيا الزراعية والمائية، إضافة إلى دعم البنى التحتية للنقل في العراق بهدف ربط العراق مع أوربا عبر تركيا وتشجيع شركات القطاع العام والخاص لزيادة التعاون في مجالات الاستثمار ودعم التعاون بين الشركات الصغيرة بشكل يوفر فرص للعمل في البلدين، كذلك وضع برامج شراكة بين

الطرفين في القطاع المالي والمصرفي ودعم جهود العراق للتحول إلى اقتصاد السوق[٢٠].

أما في مجال النفط والطاقة فقد أكدت الاتفاقية على التعاون في مجال الطاقة بين البلدين بشكل يخدم نقل الموارد الطبيعية العراقية إلى الأسواق العالمية بواسطة مسارات التصدير الأكثر اعتماداً كتطوير وتوسيع القدرة الحالية لخط نفط (كركوك- يومورتاليك) وبناء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق الدولية عبر تركيا، إضافة إلى إنجاز مشاريع تساعد العراق في تأمين احتياجاته من الطاقة الكهربائية وتنظيم برامج تدريبية للكوادر العراقية العاملة في قطاع الكهرباء[٢١].

٣- مجالات التعاون الأمني العسكري: احتوت الاتفاقية بنودا أكدت على وجوب احترام أمن وأراضي كلا البلدين لآخر ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهاب والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود ويتضمن ذلك الدعم المالي واللوجستي، والعمل على إتمام الاتفاقية الإطارية العسكرية بين رئيسي أركان البلدين، كذلك تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية المتعلقة بالصناعات الدفاعية، وإتمام اتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين وإتمام اتفاقية محاربة الإرهاب[٢٢].

لقي توقيع الاتفاقية ترحيبا وتفاؤل كبير من الأوساط السياسية والاقتصادية في البلدين وخاصة في العراق، فقد وصفها خبراء اقتصاديون عراقيون بأنها إيجابية ومشجعة لزيادة التبادل والاستثمار إذ يرى الملل الاقتصادي هلال الطعان أن للاتفاقية العراقية التركية تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد العراقي كاشفا عن عدد من الاتفاقيات بين الجانبين في مجال الطاقة والسياحة والموارد النفطية وأضاف أن أهم التطورات بالنسبة للعراق تكمن في وجود احتياطي كبير من النفط وفي حال فتح الخط الشمالي إلى

تركيا عبر ميناء جيهان سيحصل العراق على مبالغ بيع النفط، وفي المقابل ستحصل تركيا على عمولات نقل وبيع النفط في الأسواق العالمية[٢٣].

أما نائب إتحاد الصناعات العراقي باسم جميل أنطوان فقد أعتبر أن زيارة اردوغان إلى العراق وتوقيع الاتفاقية فاتحة خير للاقتصاد العراقي وتشجيع لباقي دول المظقة لكسر الطوق الذي وضع حول العراق مشيراً إن العراق كان قد عقد في الثمانينات من القرن المنصرم اتفاقيات تعاون واسعة مع تركيا لتمويل الاقتصاد العراقي وتجهيز السلع والمواد الأولية للصناعة العراقية، لافتا إلى إن الجانب التركي مضطلع ومتفهم للواقع العراقي وله استثمارات كبيرة في منطقة كردستان التي تتمتع بوضع أمني مستقر معربا عن أمله في أن يشمل هذا الاستثمار بقية مناطق العراق[٢٤].

فيما يرى رئيس الاتحاد الدولي لرجال الأعمال في العراق حميد العقابي أن الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة بسبب التحسن الأمني، كما دعا العقابي الدول العربية إلى الاقتداء بتركيا والمضي قدما في علاقاتها مع العراق[٢٥].

أعقب توقيع الاتفاقية زيارة الرئيس التركي عبدالله كول إلى العراق في آذار ٢٠٠٩ وهي الأولى من نوعها منذ ٣٣ عاماً إذ شكلت علامة مميزة في تطور العلاقات بين البلدين، وقد وعد كول أثناء لقائه كبار المسؤولين العراقيين بمضاعفة حصة العراق من المياه مشددا على ضرورة ترشيد استخدام المياه وعدم هدرها، وأثمرت الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم اقتصادية تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة مليارات دولار في العام ٢٠٠٨ إلى عشرين مليار دولار بحلول عام ٢٠١١، وتسهيل تصدير النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى جميع أنحاء العالم، وتفعيل اللجنة الثلاثية العراقية التركية الأمريكية لمواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي[٢٦] وتجدر الإشارة إلى إن الرئيس العراقي جلال الطالباني كان قد

وجه دعوة في وقت سابق لزيارة كول إلى مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي خيرهم فيها بين إلقاء السلاح أو مغادرة الأراضي العراقية، وجاء رد الحزب المذكور على دعوة الطالباني على لسان أحمد دنيز المتحدث بإسم حزب العمال الكردستاني الذي "انذر علنا طالباني من التبعات الخطيرة التي قد تتسبب بها مثل هذه التصريحات بخاصة مكتسبات أكراد العراق التي من الممكن أن تضيع"(٢٧).

عقدت اجتماعات الدورة الأولى لمجلس التعاون الأمني الإستراتيجي بين العراق وتركيا على المستوى الوزاري في استانبول في منتصف أيلول من عام ٢٠٠٩، وقال وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام الاجتماع الوزاري أنه تم الاتفاق على توقيع أكثر من أربعين اتفاقية بين البلدين في عدة مجالات مشيرا إلى إن تعاونا جديدا بين العراق وتركيا يهدف إلى ربط البصرة وولاية أدرنة التركية التي تقع في الجزء الأوربي، وشارك في هذا الاجتماع إضافة إلى وزيري الخارجية وزراء الداخلية والتجارة والطاقة والاعمار والصحة والنقل والزراعة والبيئة(٢٨).

أعقب هذا الاجتماع الزيارة الثانية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى العراق في ١٦ تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ والتي هدفت لإجراء مباحثات مع نظيره العراقي نوري المالكي لتفعيل عمل المجلس الأعلى بين البلدين وتوقيع اتفاقيات لتطوير التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، وأشار مستشار الرئاسة التركية لشؤون الشرق الأوسط أرشاد هورموزلو أن اردوغان سيجري مباحثات شاملة مع المالكي لتفعيل آليات الاتفاقيات التي وقعها البلدان في الاجتماع الوزاري الأول للمجلس في استانبول(٢٩). تلتها زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو يرافقه وزير التجارة ظفر جالايان و ١٥ شخصية من رجال الأعمال الأتراك وذلك في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٩ لغرض زيارة مدينة البصرة لفتح القنصلية

التركية هناك والاتفاق على إنشاء مدينة صناعية تركية في البصرة، كما تهدف هذه الزيارة إلى زيارة مدينة أربيل إذ يلتقي رئيس حكومة الإقليم مسعود البارزاني لبحث آلية التصدي لحزب العمال الكردستاني(٣٠).

أما في المجال الأمني العسكري فقد أثمرت الاتفاقية عن تشكيل لجنة ثلاثية من العراق وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية مهمتها وضع إستراتيجية لمكافحة العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني والتخطيط لعقد مؤتمر في أربيل لنزع سلاح الحزب المذكور، من جانب أخر أجرى رئيس الأركان التركي الجنرال حسان اكزيس مباحثات في بغداد مطلع آذار ٢٠٠٩ مع كبار القادة العسكريين العراقيين لتعزيز مواجهة البلدين لحزب العمال، كما تم أثناء زيارة المالكي الأخيرة لتركيا لحضور مؤتمر دول جوار العراق في استانبول وضع آليات لمشتريات لوجستية للجيش العراق.

– الاستنتاجات

١- ضرورة العمل على التخلص من المشاكل التي تتسبب في توتر العلاقة مع الجارة الشمالية تركيا وعلى رأسها إنهاء تواجد حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية وذلك لتأمين الحدود الشمالية للعراق.

٢- الاستفادة من الخبرة التركية في مجال الاستثمار والكهرباء وشركات المقاولات والعمل على إرسال كوادر عراقية في كافة المجالات للتدريب في تركيا.

٣- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لتركيا كونها تمثل حلقة الوصل بين العراق وأوربا والتي يمكن من خلالها تصدير واستيراد البضائع من وإلى العراق.

٤- الاستفادة من التجربة السياسية التركية في الحكم واستقلالية الجيش عن السياسة والفصل بين السلطات.

٥- العمل على تحسين الوضع السياسي والأمني في العراق لإيجاد بيئة مناسبة تستقطب الاستثمارات التركية لتشمل كافة مناطق العراق كما في المنطقة الشمالية، والعمل على إرساء شراكة مالية مصرفية في البلدين لتسهيل المعاملات التجارية والاستثمارية.

Iraqi-Turkish Relations in the Light of Strategic Security Cooperation Treaty

By:Dr.Afrah Nathir J.Hamdoon

Regional Studies Center, Mosul University

Iraqi-Turkish relations have an excellent standing within its regional environment that reflected the desire of both parts to find positive relations and these efforts resulted in mutual-agreements which took its international law shape by concluding a cooperation treaty for strategic security between the two countries on ١٠ july ٢٠٠٨, that started since signing of understanding memorandum in August ٢٠٠٧.

The treaty contained many items in the fields of energy, oil, economy, security and military cooperation, encouraging diplomatic, cultural educational, scientific exchange between the two countries, and coordinating the attitudes in the international and regional forums which in case complying it will have a great impact to advance the Iraqi-Turkish relations into high levels. The council has work mechanism and periodical meeting presided by the presidents of both countries and with membership of concerned ministers.

– الهوامش

(١) محمد نورالدين، تركيا الصيغة والدور، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
(٢) صبحي ناظم توفيق، "رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية– التركية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www.Turkmen News Agency.com
(٣) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية– التركية، (بغداد: ١٩٩٠)، ص ١٨٥.
(٤) مجموعة باحثين، العلاقات العربية– التركية حوار مستقبلي، (بيروت: ١٩٩٥)، ٣٧٥.
(٥) توفيق، المصدر السابق، ص ٧.
(٦) نورالدين، المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٧) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، (بيروت: ١٩٩٨)، ص ٣٧.
(٨) سعد عبدالعزيز مسلط الجبوري، "التطورات الداخلية في تركيا (١٩٨٣- ١٩٩١) دراسة تاريخية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية: ٢٠٠٧)، ص ٨٩.
(٩) معوض، المصدر السابق، ص ٤٩.
(١٠) المصدر نفسه، ص ص ١٣٦- ١٣٧.
(١١) ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، (القاهرة: ٢٠٠٦)، ص ص ٣٠٠-٣٠٢.
(١٢) نورالدين، المصدر السابق، ص ص ٢٤٩- ٢٥٠.
(١٣) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة (١٩٩١- ٢٠٠٧)، (الموصل: ٢٠٠٩)، ص- ص ١٣٣- ١٣٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
(١٥) نورالدين، المصدر السابق، ص ٢٨٥.
(١٦) نص الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www. babil info
(١٧) العلاقات العراقية- التركية تدخل مرحلة جديدة من التعاون الإستراتيجي "وقائع زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى العراق ١٠ تموز ٢٠٠٨"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www. nahrin.com
(١٨) المصدر المصدر نفسه.
(١٩) نص الإعلان السياسي...، المصدر السابق.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) العلاقات العراقية- التركية تدخل مرحلة.....، مصدر سابق.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) الاتفاقية التركية- العراقية هل تكون حجر الزاوية في الانفتاح على العالم، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www. Annabaa.com
(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) "خبراء اقتصاديون يصفون الاتفاقية العراقية– التركية بالإيجابية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www.ar.aswatliraq.info

(٢٦) "غول يعد بمضاعفة حصة العرق المائية العام الحالي"، صحيفة الصباح العراقية، ٢٤-٣-٢٠٠٩.

(٢٧) صباح جاسم، "تركيا والعراق: الماء ورقة رابحة للنفوذ الإستراتيجي، انعطافة إيجابية هامة نحو حل أزمة البي كي كي"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www.annabaa.org.

(٢٨) "استباقا لزيارة رئيس وزراء تركي إلى بغداد توقيع ٤٠ اتفاقية في اختتام اجتماعات مجلس التعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www.almalaf press.net

(٢٩) "تفعيل المجلس الأعلى الإستراتيجي وتوقيع اتفاقيات تعاون"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الرابط www.ar.timetirk.com

(٣٠) "داوود اوغلو في البصرة لافتتاح قنصلية تركيا"، متاح على شبكة المعلومات الدولية www.ae.timetirk.com